THE LIBRARIES

COLUMBIA UNIVERSITY

For Favour of Exchange
Central Library
University of Baghdad

مستقبل التأمين في العراق

بقلم
عطا عبد الوهاب
المدير العام لشركة التأمين الوطنية

نص المحاضرة التي ألقيت مساء ٢١ شباط ١٩٦٥ ضمن منهج المحاضرات الدورية
لموظفي البنك المركزي العراقي

مستقبل التأمين في العراق

للسيد عطا عبد الوهاب
المدير العام لشركة التأمين الوطنية

تقدمة

يسرني ان اقف اليوم بينكم لالقاء هذه الكلمة عن مستقبل التأمين في العراق . ولابد لي ان ابدأ بالتعليق اولا على العنوان نفسه مع انني لم اشأ تغييره حين كلفت باعداد هذا البحث . ان التأمين كنوع من انواع النشاط الاقتصادي يواكب عادة الانواع الاخرى من هذا النشاط ، وللتعرف على ملامح مستقبل التأمين اذاً ينبغي تلمس صورة الوضع الاقتصادي ككل وكيف ستتمخض عنها احداث اليوم في الغد القريب او البعيد . واقل مايقال في هذا انه يصعب التكهن فيه . بل ان قطاع التأمين نفسه يمر الان بمرحلة سريعة التطور من النواحي التنظيمية ، ولا اخال ان دورتها قد اكتملت بعد ، ولذا فان معرفة نتائجها على وجه الدقة بعيدة المنال .

لهذا فحين احدثكم عن مستقبل التأمين في بلادنا فان حديثي سيتحدد بحدود معينة هي وليدة العناصر المجهولة لهذا المستقبل . فالاصح ان اقول انني ساتحدث عن بعض آمالنا او تأملاتنا في اوضاع سوق

956.7
A.b32

التأمين في العراق ، دون الخوض في المسائل الجدلية القائمة حول المذاهب الاقتصادية .

التأمين من الناحية القانونية هو حسب تعريف القانون المدني العراقي " عقد به يلتزم المؤمن ان يؤدي الى المؤمن له او الى المستفيد مبلغا من المال او ايرادا او مرتبا او اى عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث المؤمن ضده وذلك في مقابل اقساط او اية دفعة مالية اخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن "

والتأمين في جوهره عملية يجرى بموجبها تجميع الاقساط القليلة من العدد الكثير للتعويض من حصيلتها عن الضرر الذى يصيب البعض على اساس توزيع المخاطر . وهو لهذا ينطوى على عنصر التعاون ، ولعل هذا العنصر بالاضافة الى سعي الانسان وراء الامان هما اللذان اوجدا بعض انواع التصرف الشبيهة بالتأمين منذ القدم حتى قيل ان التأمين كان معروفا عند البابليين .

والتأمين في شكله التجارى الحديث بدأ في النصف الثاني من القرن السابع عشر بأعمال الضمان البحرى في مقهى لويدز الشهير في لندن ثم اخذ بالتطور والانتشار حتى غدا في يومنا هذا بالوانه المتعددة متمما لوجود الفرد العصرى .

10-2-66

وفي العراق نجد فكرة التأمين منعكسة في كثير من انظمتنا . ان نظام التقاعد ، ونظام الضمان الاجتماعي هما من انواع التأمين غير التجارى التي تشترك في تمويلها الدولة . وقد نص الدستور المؤقت في المادة (١٦) منه على ان " تكفل الدولة خدمات الضمان الاجتماعي وللعراقيين الحق في المعونة في حالة الشيخوخة او المرض او العجز او البطالة " . واهتم قانون ضريبة الدخل الاخير بالتأمين على الحياة فنص على الاعفاء من الضريبة لقسط التأمين السنوى الذى لايتجاوز المائة وخمسون دينارا للمكلف كوسيلة من وسائل التشجيع على التأمين على الحياة .

نظرة الى الماضي

وقبل الحديث عن مستقبل التأمين يجدر بنا ان نتحدث عن تاريخه لاكمال الصوره وسنحاول جعل حديثنا عن تاريخ التأمين مقارنا ، فنبدأ بالجمهورية العربية المتحده ، ونعرج على الجمهورية العربية السورية ، ثم نأتي على العراق .

في الجمهورية العربية المتحده

ففي الجمهورية العربية المتحده دخل التأمين في منتصف القرن الماضي مع النفوذ الاجنبي لحماية

رأس المال الاجنبي الذى جاء لاستغلال الموارد الطبيعية المصرية . ولهذا ظل التأمين محدودا بهذا النطاق دون ان ينتشر بين الجماهير . وكان التأمين يمارس من العديد من وكلاء الشركات الاجنبية حتى مطلع القرن العشرين . اذ تأسست في عام ١٩٠٠ اول شركة تأمين مصرية . ولم تتأسس الشركة المصرية الثانية الا عام ١٩٢٨ ، واعقب ذلك ظهور شركات مصرية اخرى بعد ١٩٣٠ . وتميزت خصائص السوق المصرية في ذلك الوقت بصغر الحجم مع كثرة الهيئات العاملة ، كما تميزت بسيطرة المساهمين الاجانب والادارات الاجنبية على الشركات ، والاخطر من ذلك عدم ابقاء احتياطيات كافية داخل البلاد للوفاء بالالتزامات .

ولم يبدأ تدخل الدولة في الجمهورية العربية المتحدة للرقابة والاشراف على شركات التأمين الا عام ١٩٣٩ بصدور قانون يقضي بوجود احتياطيات معينة تستثمر داخل البلاد كضمان لوفاء الشركات بالتزاماتها . ثم صدر قانون اخر عام ١٩٥٠ توسعت بموجبه الرقابة على هيئات التأمين واصبحت جميعها خاضعة لاشراف ورقابة مصلحة التأمين كما نص فيه على توفر حد ادنى لراسمال الشركات وعلى الاحتفاظ باحتياطيات اكثر مما اوجب سابقا .

كان هناك في عام ١٩٥٦ (١٣٧) شركة تأمين

عدا وكلاء اللويدز ولم يكن بينها من الشركات المصرية سوى (١٢) فقط .

وبعد حرب السويس بدأت حركة تمصير شركات ووكالات التأمين الاجنبية على أثر ما اخذت تقوم به تلك الهيئات واغلبها بريطانية وفرنسية واسترالية من الغاء غطاء الشغب والاضطرابات من وثائق التأمين ، ورفع اسعار التأمين البحرى وما يلحقه من تأمين الحرب ،ورفض تأمين البضائع المارة بالقناة .

ففي اوائل سنة ١٩٥٧ صدر قانون بتمصير جميع شركات التأمين في مصر اوجب جعل المساهمة والاداره فيها مصرية واعطى مهلة خمسة سنوات للشركات الاجنبية لتكيف نفسها وفق القانون الجديد والغى الشركات البريطانية والفرنسية والاسترالية .

وبعد سنة من صدور هذا القانون اصبح عدد الشركات (٣٨) ثم صدرت قوانين التأميم عام ١٩٦١ فتوقفت اعمال الشركات الاجنبية وادمجت الشركات المصرية ببعضها فاصبح عددها ثمانية ولايزال هذا العدد قائما بالاضافة الى الشركة المصرية لاعادة التأمين .

وبلغ حجم السوق من الاقساط الاجمالية المباشره سنة ١٩٦١ (١١٫٧٠٤٫٠٠٠) جنيها ارتفع سنة ١٩٦٣

الى (١٢٫٨١٠٫٠٠٠) جنيهـــــا .

في الجمهورية السورية

اما في الجمهورية العربية السورية فقد كان هناك قبل التأميم الجارى عام ١٩٦١ مايقارب (٦٠) شركة بينهـا شركة سورية واحدة واثنتي عشره شركة عربية والباقية اجنبيـة. وبعد التأميم بقيت شركة الضمان السورية هي الشركة الوحيده العاملة في السوق ولم يشمل اعادة النظر في قرارات التأمين الصادره بعد الانفصال قطاع التأمين لذلك بقيت تلك الشركة تقوم حتى الان باعمال التأمين في القطر السورى لوحدهـا وحجم السوق هناك لايزيد عن المليون دينارا سنويا الاقليلا.

في العـــــراق

اما في العراق فقد زاولت شركات التأمين الاجنبية عن طريق الوكالات والفروع اعمال التأمين منذ سنين عديده .

ويمكن القول ان بدء مزاولة هذا النشاط رافـق دخول راس المال الاجنبي للبلاد ، وهذه ظاهرة ملحوظـة في كثير من البلدان الاخرى ذات الظروف المتشابهة . غير ان التسجيل الدقيق للمرحلة الاولى من تاريخ التأمين فـي العراق يحتاج الى تحقيق واسع يخرج عن نطاق هـذه الكلمة . ومع هذا فمن المستطاع وضع حدين فاصلين همـا

حدوث ثورة الرابع عشر من تموز وصدور قوانين التأميم لرسم الادوار التاريخية للتأمين في العراق والتي توجزها بأدوار ثلاث : —

ففي الدور الاول الذي سبق ثورة تموز لم تكن هناك احصائيات كافية لمعرفة حجم الاقساط او نوعية الاعمال . ولكن السوق كان يعج بما يربو على الستين من الوكالات والفروع الاجنبية . وفي اواخر هذا الدور نفسه حدثت محاولات متحفظة يجوز اعتبارها بداية لنهضة تأمينية اتضحت معالمها بعدئذ .

كانت المحاوله الاولى فردية اذ تأسست سنة ١٩٤٦ اول شركة تأمين عراقية من بعض الممولين العراقيين بالاشتراك مع الممولين الاجانب ، ولم تكن هذه الشركة تعمل كشركة تأمين لاسباب متعددة بل كوكالة للشركات الاجنبية المساهمة فيها .

وكانت المحاولة الثانية حكومية ، اذ قامت الحكومة العراقية بتأسيس شركة تأمين سنة ١٩٥٠ براسمال حكومي ساهمت فيه دوائر شبه رسمية ، وباشرت الشركة اعمالها في اوائل سنة ١٩٥٢ متمتعة بحصر اعمال تأمين الدوائر الرسمية وشبه الرسمية لديها .

وكانت المحاولة الثالثة اهلية على شكل شركة

مساهمة تأسست سنة ١٩٥٧ ولكنها زاولت العمل في اواخر سنة ١٩٥٨ وكانت تلك المحاولة هي بداية النشاط الجريء المغامر في هذا الميدان ٠

وفي الدور الثاني الذى اعقب ثورة تموز شهدت سوق التأمين عندنا تغيرات كثيرة فاوقفت سنة ١٩٥٨ (٢٥) وكالة تأمين اجنبية عن العمل ٠ وكان هذا ايذانا بظهور سياسة جديده تهدف الى خلق الظروف الملائمة لظهور شركات تأمين عراقية ٠ فقد كان مقررا لدى الجهات المسؤولة عدم فسح المجال لاية شركة تأمين اجنبية لممارسة العمل في العراق، وعدم اجازة الشركات الاجنبية الباقية لممارسة الفروع التي لم تكن تمارسها سابقا ٠ وصدر قانون شركات ووكلاء التأمين سنة ١٩٦٠ الذى نظم بعض الشؤون المتعلقه بالحد الادنى لراسمال الشركات العراقية واوجب ان يكون ٠٦٠٪ منه مملوكا دائما من العراقيين واشترط ان يكون وكيل التأمين عراقيا ونظم المسائل الخاصة بالاحتياطيات كما نص هذا القانون نفسه على ان يجرى التأمين في العراق على الاموال الموجوده داخله وقد ادى صدور هذا القانون الى تناقص عدد الوكالات الاجنبية الى (١٩) فقط، وقد جرى ذلك بصورة ارادية اذ ان بعضها وجدت ان استمرارها في العمل لم يعد بنظرها ناجحا ٠

هذا الجو الجديد ساعد بذور النهضة على ان تنمو . ولما مارست شركة التأمين المساهمة الاولى المؤسسة عام ١٩٥٧ اعمالها في بداية هذا الدور واستطاعت ان تحقق نتائج طيبة وان تجعل وجودها ملموسا في السوق استلفت عمل التأمين انظار الكثيرين من رجال المال نحو هذا النشاط التجارى الذى كان وقفا على الاجنبي ووكلائه . فبدأت في اوائل سنة ١٩٦٠ شركة تأمين مساهمة اخرى بالعمل ، وما ان حلت سنة ١٩٦٤ حتى كان هناك في السوق سبع شركات مساهمة بالاضافة الى الشركة الحكومية.

كان هذا التطور في قطاع التأمين نوعا من التعريق الذاتي البطيء ضمن اطار من اجراءات قانونية هادئة .

ومن التطورات المهمة التي حدثت في هذا الدور ظهور شركة متخصصة لاعادة التأمين تأسست بموجب قانون سنة ١٩٦٠ خصصت نسبة ٤٠٪ من راسمالها للقطاع الخاص غير ان المساهمة الخاصة الفعلية لم تتجاوز ٩ ٪ وقد باشرت هذه الشركة اعمالها في اليوم الاول من عام ١٩٦١ .

اما حجم السوق في هذا الدور (ولنقل في

جدول رقم (١)

الاقساط الاجمالية حسب الفروع مقربا الى اقرب دينار

السنة	البحري بضائع، هياكل، طيران	النسبة	الحريق	النسبة	الحوادث	النسبة	المجموع العام
٦١	١ر٢٤٠ر٠٠٠	٤٩٪	٦٢٦ر٠٠٠	٢٥٪	٦٤٨ر٠٠٠	٢٦٪	٢ر٥١٤ر٠٠٠
٦٢	١ر١٦٨ر٠٠٠	٤٦٪	٦٩٤ر٠٠٠	٢٨٪	٦٥٢ر٠٠٠	٢٦٪	٢ر٥١٤ر٠٠٠
٦٣	١ر٠٤٤ر٠٠٠	٤٤٪	٧٦٣ر٠٠٠	٣٢٪	٥٦٣ر٠٠٠	٢٤٪	٢ر٣٧٠ر٠٠٠

(هبوط ٧ر٥٪)

جدول رقـــم (٢)

البلـــد	نسبة اقساط التأمين الى الدخل القومي (٦١)	مايصيب الفرد الواحد من اقساط التأمين (٦٠) بالدينار
امريكـــا	٨ ٪	٦٤٫٣٣٣
فرنســـا	٣٫٣ ٪	٢٥٫٢٥٠
سويســـرا	٢٫٥ ٪	١١٫٤١٦
الهنـــد	١ ٪ (٦٠)	ـ/٢١٧
العـــراق	٠٫٥ ٪ (٦٣)	ـ/٣٨١

كما ندرج في الجدول رقم (٣) نسبة اجمالي التعويضات الى اجمالي الاقســـاط في سنتي ٦٠ و ٦١ حسب مجموعات الشركات العراقية والعربية والاجنبية ٠

جدول رقم (٣)

المجموع	السنة	اجمالي نسبة التعويضات الى اجمالي الاقساط
العراقية	١٩٦٠	٠/ ١٢,٦٠
	١٩٦١	٠/ ٢٠,٧٦
العربية	١٩٦٠	٠/ ٥٥,٥٩
	١٩٦١	٠/ ٤٤,٥٦
الاجنبية	١٩٦٠	٠/ ٥٩,١٧
	١٩٦١	٠/ ٣٤,٠٣

نهاية سنة ١٩٦٢) فقد كان ٢,٣٦٩,٨٤٣ دينار للفروع العمومية اى باستثناء الحياة التي بلغت اقساطها ٣٨٤,٠٠٠ دينار وفي الجدول رقم (١) تجدون الاقساط الاجمالية للفروع العمومية مقسمة حسب الفروع للسنين ٦١ـ٦٢ وبينما كانت نسبة اعمال الشركة الحكومية سنة ٩٥٧ تمثل اقل من ٠٢٥٪ من مجموع اجمالي الاقساط في الفروع العمومية نجد ان الشركات العراقية استطاعت ان تحصل على ٠٤٥٪ من هذا المجموع سنة ١٩٦٠ واخذت هذه النسبة تتزايد اذ بلغت ٠٥٥٪ سنة ١٩٦١ و ٠٦٠٪ سنة ١٩٦٢ و٦٧,٥٪ سنة ٩٦٣ وبهذا اخذت نتائج سياسة التعريق الارادى بالظهور تدريجيا .

اما خصائص سوقنا في هذا الدور فتنحصر بصغر الحجم مع شدة المنافسة من جهة وجوده النوعية مع عدم التوازن من جهة اخرى كما تتصف باستحواذ التأمين البحرى على مايقرب من نصف حجم الاقساط وبضعف التأمين على الحياة الى حد مريع اذ ان نسبة الاقساط افيه الى المجموع العام في كل من سنتي ٦٢ و ٦٣ كانت ٢٪ فقط.

وندرج في الجدول رقم (٢) نسبة اقساط التأمين الى الدخل القومي وما يصيب الفرد الواحد من اقساط التأمين في بعض البلدان لمقارنتها بالعراق .

اما الدور الثالث الذي يبدأ بصدور قوانين التأميم في الرابع عشر من تموز سنة ٩٦٤ فقد بدأ بتأميم جميع شركات التأمين واعادة التأمين العراقية ، وبايقاف جميع الوكالات والفروع الاجنبية عن العمل . وقد اعقب ذلك باشهر قليلة اجراء الدمج بين شركات التأمين فاصبحت اربع شركات بدل ثمانية ، كما خصصت بعدئذ احدى هذه الشركات بالتأمين على الحياة فقط وسمح لاخرى بتعاطي جميع الفروع بضمنها الحياة ، اما الشركتان الاخريتان فتزاولان الفروع العمومية دون الحياة .

آثار التأمين في الحياة الاقتصادية

في الاستثمار

ان التأمين كأداه لتجميع المدخرات وتوفير رؤس الاموال يعتبر مصدرا من مصادر تمويل خطط التنمية الاقتصادية ، وهو بهذه الصفة يسهم في الاعمار والتطوير غير ان درجة هذا الاسهام ووجهته يختلفان باختلاف البلدان . ففي الدول التي يكون فيها حجم الاقساط كبيراً تزداد فيها درجة مشاركة المدخرات التأمينية في كثير من وجوه النشاط الاستثماري . كما ان هناك دولا ترسم قوانينها السياسة الاستثمارية لشركات التأمين لضمان الاسس الرصينة للاستثمار حماية لمصالح حملة العقود

ذوى المصلحة الوثيقة بالاموال المستثمرة ، وكذلك لتوجيه مثل هذا الاستثمار الوجهة النافعة للبلاد . غير ان هناك دولا تترك لشركات التأمين حرية الاستثمار دون توجيه او تقييد او تدخل كما كان الوضع في العراق .

لقد بلغت استثمارات شركات التأمين المصرية في عام ٩٦٣ مبلغ ٥٧٫٥٢٠٫٠٠٠ جنيها واوجه استثمارها محكوم بقانون هيئات التأمين هناك . وتبلغ اعلى نسبة فيها لسندات الحكومة المصرية وتليها العقارات .

اما في العراق فيقدر مجموع استثمارات شركات التأمين بما يقرب من الخمس ملايين دينارا موزعة على سندات الخزينة واسهم الشركات (وقد امم اغلبها) والعقارات والامانات الثابته في البنوك بنسب متفاوتة لم يكن يحكمها ضابط قانوني معين . وقد اصبح الاستثمار الان خاضعا لاشراف المؤسسة الاقتصادية .

في الوقاية

والتأمين بالاضافة الى كونه اداة ادخار وما ينتج عنها من اثار استثمارية ، فهو كذلك اداة حماية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية . انه لمن البديهي ادراك مدى الحماية التي يسبغها التأمين على المشاريع الصناعية

مثلا فيقيها من الانهيار . وقد يكون من باب التكرار القول بأن للتأمين دور اساسي في حماية التجاره والائتمان المصرفي .

في التأثير بميزان المدفوعات

والتأمين باعتباره من الخدمات التي تنشأ عنها واردات او صادرات غير منظوره حسب الاحوال فانه يؤثر في ميزان المدفوعات للدولة . فاذا كانت الدولة مصدره لخدمات التأمين دخلتها اقساط وارده من الخارج سواء عن اعمال التأمين المباشر او عن اعمال اعاده التأمين مثل سويسرا وانكلترا والمانيا الغربية . وعندئذ يؤثر تصدير خدمات التأمين في ميزان مدفوعاتها لصالحها . واذا كانت الدولة مستورده لخدمات التأمين خرجت منها اقساط التأمين الى دول اخرى فيكون التأثير في ميزان المدفوعات لغير صالحها . مثل العراق وكثير من الدول الاخرى الحديثة التطور .

ويقدر مايخرج من العراق من اقساط تأمين في السنين الجيده النتائج من ناحية الخسائر مايقرب من نصف مليون دينارا وهي تتمثل باقساط التأمين الصادره للمعيدين الاجانب بعد طرح عمولة اعادة التأمين التي تستحقها الشركات المنتجة وكذلك طرح مايصيب هؤلاء

المعيدين من تعويضات ثم اجراء المقاصه مع صافي الاقساط الوارده محسوبا بنفس الطريقة ·

ويجدر الاهتمام في الوقت الحاضر بهذا الجانب من ميزان المدفوعات العراقي من الناحية الاحصائية · وقد جرت الجمهورية العربية المتحده بايراد بند مستقل عن التأمين في ميزان مدفوعاتها اعتبارا من عام ١٩٤٩

لقد استرسلنا بعض الشيء في بحث اثر التأمين في ميزان المدفوعات لكي يسهل تصور مانعنيه عند الاشاره في هذه الكلمة الى مسائل الاحتفاظ وطاقة السوق على الاستيعاب والتبادل كوسيلة من وسائل ابقاء الاقساط داخل البلاد ·

نظرة الى المستقبل

والان لننتقل بنظرنا الى الامام لنستطلع ملامح مستقبل التأمين او ما نريد ان يكون عليه مستقبل التأمين في العراق ·

ان الوضع الذي خلقته قوانين التأميم كما تعلمون جعل التأمين ضمن القطاع الحكومي الصرف، وبايقاف الوكالات والفروع الاجنبية عن العمل انفردت الشركات العراقية

بمزاولة اعمال التأمين . ومنذ الايام الاولى اخذت تبرز تدريجيا بعض الخصائص التي تبلورت باجراءات جرى تنفيذها فعلا فمهدت الطريق لمعالم اوضاع قادمة .

فمن ناحية عدد الشركات تم دمج سبع شركات ببعضها لتصبح ثلاث وبذلك تحقق التقليل مع المحافظة على التعدد وكان وراء هذا الدمج من زاوية تقليل العدد الرغبة في خلق شركات قوية ذات اقساط تأمين عالية ، وتجميع الاجهزه الفنية والاداريه المبعثره ، في وحدات اكثر تماسكا ، كل ذلك لكي تستطيع هذه الشركات ان تبني احتياطياتها بشكل افضل . وتزيد بالتدريج من مقدار احتفاظها من العمليات التي تجريها ، وتتمكن من اداء الخدمات بكفاءة اعلى ، ومن تصريف العمل بصوره مستنده الى الاسس الفنيه الصحيحة .

اما من زاوية المحافظة على التعدد فقد كان الدمج يرمي من وراء ذلك الى المحافظة على المنافسة ولكن باطار صحي سليم فتشحذ الهمم لتهيئة الجو لخلق الاعمال الجديده وزيادة الانتاج ولابقاء حرية الاختيار للناس بالقدر الذي يتعلق باعمال القطاع الخاص ، مما يؤدي بحد ذاته الى تحسين الخدمات التأمينية وتطويرها .

ومع دمج الشركات برزت ظاهره التخصص . وتعلمون انه قبل التأميم كان هناك شركة واحدة متخصصه باعمال اعادة التأمين . وقد تم منذ اول هذا العام تخصيص احدى الشركات لاعمال التأمين على الحياة ، واصبحت الباقيه متخصصة بمزاولة الفروع العمومية باستثناء واحدة تزاول جميع الفروع . وهكذا فاننا نجد اليوم اتجاها واضحا نحو التخصص في اعادة التأمين ، والتأمين على الحياة ، وتأمين الفروع العمومية ، مما سيساعد على تهيئة الظروف لترقية عمل التأمين وتوسيعه .

ومن ناحية بعض الاجراءات التنظيمية اتخذت بعض القرارات الجوهرية منها .

اولا — منع السماحات الا مايجوز منحه بموجب التعريفات النافذة . لقد كانت حرب السماحات قائمة على قدم وساق وقد خاضها مضطرا حتى من لم يؤمن بجدواها بل من يكفر بها ، اذ ان السماحات المتزايدة يوما بعد يوم اصبحت اقصر الطرق واسهلها لجذب الاعمال او المحافظة عليها ، كما استغلها العملاء لضرب شركة باخرى تحقيقا للقسط الارخص . ولغرض ادراك خطورة ذلك الاتجاه على الوضع

المالي لشركات التأمين لعل من المناسب ضرب مثـــــل مبسط جدا لتقريب القضية الى الاذهان . (وهذا المثل أسوقه للمستمعين من غير المشتغلين في شؤون التأمين).

فاذا فرضنا ان مخزنا امن على محتوياته ضـــــد الحريق بمبلغ عشرين الف دينارا بسعر خمسة دنانير بالالف فيكون القسط الاجمالي مائة دينار ويجرى قيد هذا المبلـغ في حسابات الشركة وفق اتفاقيات اعادة التأمين التقليديـة كالاتي : اذا كان احتفاظ الشركة فرضيا ٥ ٪ فيقيـــد لحسابها من ذلك القسط خمسة دنانير والباقي البالـــغ ٩٥ دينارا يعاد تأمينه بعمولة لنفترض ان مقدارهـــا ٤٠ ٪ اى ٣٨ دينارا يقيد لحساب الشركة ايضـــا فيصبح ماتأخذه من المائة دينارا ٥ + ٣٨ = ٤٣ دينارا ومن هذا المبلغ تدفع الشركة مايقابل احتفاظها مـــن التعويضات وتدفع كذلك جميع المصاريف ، وعليها ايضـــا ان توفر منه ربحا بعد ان تضع جانبا مقدارا معقولا لبنـاء الاحتياطيات العامة ومن هذا المبلغ كانت تنزف الشـركات دماءها سماحات فتتعرقل عملية بناء الاحتياطيات الامـــر الذى يحدد من طاقة الشركة الاستيعابية سواء فـــــي الاحتفاظ او في سياسة قبول الاخطار ويصيرها الى مايشبه الوكالة .

ان هذا القرار بمنع السماحات كان ضروريـــــا ومنسجما مع منطق الاحداث .

ثانيا — اجراء اتفاق بين شركات التأمين والمصارف تتـــم بموجبه جباية اقساط التأمين البحري (بضائـــع) بواسطة المصرف عند فتح الاعتماد ، وتسجل هـــذه الاقساط المتجمعة في حساب خاص للامانات الثابته تحبس فيه لمصلحة المصرف لمدة ستة اشهر بـــدون فائدة وتكون غير قابلة للسحب خلال تلك المـــده وتطلق بعدها الى الحساب الجاري .

ان اهمية هذا الاتفاق تكمن في ناحيتيـــن ، الاولى ان مجموع اقساط التأمين البحري في العراق تزيد على المليون دينارا والثانية ان ديون التأمين التي كانت بذمة المؤمن لهم لحساب شركات التأمين المساهمة بلغت ارقاما مريعة . ونذكر على ســبيل المثال ان شركتين فقط لم تكن اقساطهما مجتمعـة لتزيد عن النصف مليون دينار في نهاية ســـنة ١٩٦٣ قاربت ديونهما في جميع فروع التأمـــين الربع مليون دينـــارا .

ثالثا ـ صدور قانون زيدت بموجبه حصة الاسناد الالزامي لشركة اعادة التأمين العراقية الى ٢٥ ٪ لجميع الفروع بعد ان كانت تتراوح بين ~~٣٥ ٪ لجميع بعملات كانت تتراوح~~ بين ٥ ٪ الى ١٥ ٪ حسب نوع الفرع . كما جعل الاسناد الالزامي في فرع الحياة على اساس فائض الاحتفاظ (اى بعد طرح صافي احتفاظ الشركة) اما في الفروع الاخرى فقد بقي شكل الاسناد كالسابق على اساس المشاركة . ومن المؤمل ان ترفع هذه الزيادة مجموع الاقساط الاجمالية الواردة لشركة الاعاده من الشركات الاخرى الى حوالي ٧٥٠ الف دينارا عام ٩٦٥ .

ان دعم شركة اعادة التأمين العراقية بهذا الشكل ضروري لتمكينها من اداء واجبها في اسناد شركات التأمين من جهة وفي تنشيط اعمالها في السوق الدولية من جهة اخرى فتتمكن من جذب اقساط واردة موفرة بذلك العملات الاجنبية ومؤثرة في ميزان المدفوعات لصالح العراق .

تأملات وتوقعـــــات

من هذه الخصائص الجديده لسوق التأمـــين العراقية التي برزت في ايام التأميم الاولى يمكننا ان نحـدد تأملاتنا في هذه السوق ونجملها فيما يلي :—

اولا — ان صناعة التأمين تواكب عادة النشاطات الاقتصادية الاخرى فتتطور بتطور الصناعة والتجارة ويزداد حجمها بازدياد حجمهما . كما انها تتأثر بمستوى المعيشه بصوره خاصة وبمستوى التعليم بصوره اخص. ولكنها في عين الوقت وبالاضافة الى مواكبة هذا التطـــور وتوفير وسائل الوقاية الضامنة لتوسعه واستمراره تؤثر بذاتها تأثيرا ايجابيا دافعا لحركة التطور الاقتصادي، عن طريق استثمار المدخرات والاحتياطيات، فتجعـل من حركة التطور دورة متفاعلة دائمة التوسع والانتشار.

ويمكن الاستدلال من درجة التزايد في الدخـل القومي في العراق وخاصة على ضوء الخطة الخمسـية الجديدة المقترحة بان قطاعات اقتصادية كثيـــره سائرة نحو التطور بخطى سريعة . وقطاع التأمـــين يسير معها كما اسلفنا مما سيجعل الاقســـاط الاجمالية في العراق اكبر حجما في المستقبل ممـــا

هي عليه اليـــوم .

غير ان انتظار الفيث من سحب الخيـــــر المتناثرة. هنا وهناك لاترضى طموح المشتغلين في صناعة التأمين . ان امامنا ارضا بكرا شاسعة المدى تنتظـــر الاستغلال فلا بد من وضع سياسة للتوسع في المجاليـــن الجغرافي والنوعي وهنا تتضح العلاقة بين الزيادة المنتظره في حجم الاقساط والتي يجب ان تخلق خلقا وبين التخطيط العلمي لعملية الانتاج ومايرافقه من عوامل اخرى تتصـــل بدخل الفرد ووعيه . فلننظر الى حجم اقساط التأميـــن ضد الحريق في العراق . لقد بلغت في نهاية عـــام ٩٦٣ (٧٦٣،٠٠٠) دينارا وهي تمثل حوالي ٠٣٢٪ من حجم السوق . وفي هذا الرقم ليس هناك الانسبة ضئيلة جدا بل تافهة تمثل اقساط تأمين الحريق لمحتويات دور السكن مثلا . ان في العراق حوالي الربع مليون دار سكني ، فان استطاعت حملة انتاجية منظمة مستنده الى تخطيـــط مرسوم ان تجرى التأمين على محتويات هذه الدور فاننـــا سنضخ حوالي الربع مليون دينارا من الاقساط الجديـــده اى زيادة تعادل ٠٣٠٪ تقريبا من اقساط الحريق كلهـــا واذا اتسع تأمين محتويات دور السكن ليشمل الحريـــق والسرقة معا فان الاقساط المتوقعة الجديده على اســاس الفرضية المشار اليها تبلغ حوالي المليون دينار . ومثـــل هذا التأمين واسع الحماية وزهيد الكلفة كما انه جيـــد النوعية . وعند زيادة عدد المؤمن لهم بالشكل المفترض

تزداد الخبره الاحصائية لهذا النوع من الغطاء وخاصة من ناحية درجة الخطر مما يمكن من اجراء التسعير بشكل فني ادق ويؤدي الى تقليل كلفة الغطاء وبالتالي الى زيادة انتشاره .

قد يوحي هذا التصور ان فيه الكثير من الخيال . وعندي ان عنصر الخيال ضروري لخلق الواقع . ولكن دعونا نأخذ مثلا اخر اقرب الى الحقيقة العملية . فهناك من انواع التأمين الكثير مما هو واسع الغطاء ذو كلفة غير باهضه ولكنه قليل الانتشار ان لم نقل معدوما . ونعني على سبيل التمثيل تأمين العطب الالي وتأمين خسارة الارباح الناشىء عنه او عن الحريق وكثير غيرها .

ان مثل هذه المشاريع التأمينية التي من شأنها زيادة حجم الاقساط ينبغي ادخالها الى السوق بشكل واسع وتعريف جمهور المؤمن لهم بها وبمزاياها مما يتطلب اجهزة انتاجيه منظمه وذات مقدره فنيه ودعائيه معا .

ان التنظيم الجديد لشركات التأمين سواء من الناحية العددية بعد الدمج او من ناحية ظهور التخصص ، ومارافقه من تعبئه للاجهزه العاملة فيها يهيىء الفرصه لاستكشاف الافاق الانتاجيه بطموح واثق سديد .

اما في التأمين على الحياة فان ارقامه تستدعي حملة انتاجية واسعة النطاق لتطويرها . كانت الاقساط الاجمالية لفرع الحياة للسنوات الاربع الاتية كما هو موضح في الجدول رقم (٤)

جدول رقم (٤)

السنة	الاقساط بالدينار
١٩٦٠	٢٣٤,٥٧١
١٩٦١	٣١٥,١٤٥
١٩٦٢	٢٠٠,٠٠٠
١٩٦٣	٢٨٤,٠٠٠

ومن الجدول رقم (٥) يتضح مدى انخفاض نسبة التأمين على الحياة الى الدخل القومي في العراق وكذلك مدى الطاقات الكامنة في هذا الحقل القابلة للاستغلال .

جدول رقم (٥)

نسبة اقساط التأمين على الحياة الى
الدخل القومي سنة ١٩٦١
بالالف

انكلترا	٣٦٫٢	ايطاليا	٥٫٧
امريكا	٣٢٫٩	المكسيك	٣٫٥
هولندا	٢٧٫٤	اسبانيا	١٫٩
سويسرا	٢٦٫٢	الارجنتين	١٫٦
اليابان	٢٢٫٩	العراق	٠٫١
المانيا الغربية	١٤٫٤		
الهند	٧٫٤		
فرنسا	٦٫٨		

ثانيا ـ ومما يتصل بهذا الهدف الخاص بزيادة حجم الاقساط وبحقيقة كون التأمين هو خدمة تعرض للناس او هكذا ينبغي ان يكون اقول تتصل بهذا الهدف مسألة بائع التأمين الذى هو الوجه الخارجي في السوق لصناعة التأمين . ان بائع التأمين

هو السفير المتجول لشركات التأمين يتصل بالنـــــاس ليعرض لهم مافي حقيبته من بدائع الوقاية ، ونفائـــس التوفير ، ويتعرف على حاجاتهم التأمينية او مشـــاكلهم فيترجمها مقترحات او مشاريعا · هذا العصب الحيـــوى في الجهاز الانتاجي يتطلب الرعاية وكفالة العيش الكريم ، ويحتاج الى الاعداد والتهيئة في مجالات السلوك والاقناع وتحتم الضرورة قبل هذا وذاك ان يكون هو نفسه محيطـــا بمبادئ صناعته وفنونها ووسائلها واهدافها ، مؤمنـــا بكرامة مهنته وبرسالتها او بالاحرى عارفا على وجه الدقه ما يبيع للناس دون تمويه او اغفال · ان قطاع التأمـــين اليوم بعد تنظيمه مؤخرا لهو احوج مايكون الى رعيل من هذا النوع من باعة التأمين المتخصصين ولذلك فان الحاجة تفرض نفسها على جميع المسؤولين في هذا القطاع للتفكير في اعداد الدورات التدريبية لتنشئة هذه الفئة مـــن العاملين وتوجيهها وتثقيفها الثقافة الانتاجيه التأمينيه الرصينة تمهيدا لتأسيس معهد دراسي او مركز تدريبـــي للمنتجين يكون نواه لصهر الادوات الانتاجيه وتكييفهـــا لتنسجم مع الاهداف الجديده ·

ثالثا ــ ان زيادة حجم الانتاج لايعني بالضرورة تحســـن نوعيته الا اذا توفرت لدى الشركات الاجهـــزه

الفنيه التي تحسن رسم سياسة قبول الاخطار وتحسن تنفيذ ها ، وتولي التسعير الصحيح الاهمية الاولى ، وتعرف كيف تقي تلك الاخطار بوسائل اعادة التأمين ، وتكون قادرة على استيعاب العمل وتصريفه بسرعة وكفاءه .

كما ان زيادة الانتاج يعني بالتبعية زيادة حجم الخدمات المنتظره من حملة العقود وما يرافق ذلك من مشاكل قد يستعصي حلها بالحسنى في بعض الاحيان الا اذا توفرت مرة اخرى لدى الشركات الاجهزه الفنيه التي تعلم علم اليقين حدود الاغطيه الممنوحه ومعاني شروطها ونطاق شمولها ، والتي تستطيع ان تفصل بشكل علمي ، وعادل في نفس الوقت، وبلا تباطوء ، ما هو مشمول من المخاطر الواقعة بعقد التأمين الصادر وما هو غير مشمول ، والتي لها القدره على الكشف المادى لتلك المخاطر واجراء تسوية الاضرار وفق الاسس الصحيحة .

ان مثل هذه الواجبات الخطيره الملقاة على اجهزة الشركات تحتم امعان النظر في الاستعداد الفني والادارى لهذه الاجهزه ، وتهيئة الظروف لاعدادها بحيث تصبح اجهزة متخصصة ذات خبرة فنيه عالية . ولاشك في ان مثل هذا الموضوع يشغل بال جميع المسؤولين في قطاعنا ويشكل هدفا من اهدافهم لترقية خدمات التأمين في المستقبل . ولتحقيق هذا الهدف لابد ان تمتد الينا يد

العون من الحقل الجامعي بزيادة عدد ساعات دراسة التأمين في الكليات ذات العلاقة وتنويع وتعميق مناهجها وافساح المجال لارسال البعوث العلمية الى الخارج للتخصص في فروع التأمين المختلفة لرفع مستوى الثقافة التأمينية وتهيئة الاتصال اللازم بالتطورات التأمينية العالمية.

رابعا - ولعل من الاهداف الهامة التي تنسجم بل وتتغلغل مع جميع الاهداف الاخرى المبحوثه انفا موضوع نشر الوعي التأميني بجميع وسائل النشر والتعريف، كاصدار النشرات الدورية والمجلات، وتقديم البرامج الاذاعية والتلفزيونية، وغير ذلك من وسائل النشر والدعاية لتعريف الجمهور بالتأمين وانواعه ومزاياه والحماية التي يوفرها لهم والدور الذى يلعبه في الاقتصاد القومي والتي تعود بعض منافعه في النهاية اليهم.

مثل هذه الدعوه الواسعة النطاق تحتاج الى جهاز مركزى تكون له القدره على وضع اهداف معينه للنوعية والتخطيط لتنفيذها ومتابعة مراحلها. وقد فكرت المؤسسة العامة للتأمين

في انشاء صندوق يكون بمثابة النواه لهذا الجهاز، تموله شركات التأمين ، للبدء في نشر فكرة التأمين ولو بصوره متواضعة اول الامر، ونأمل ان يكتب لهذا التشبث النجاح السريع.

كما ان هناك بعض الفعاليات التي يمكن استغلالها لتوجيه الانظار نحو التأمين ، فسيعقد مثلا مؤتمر التأمين العربي الثاني في بغداد في الرابع والعشرين من اذار القادم وستحضره وفود من مختلف البلدان العربية ، ويمكن اعتبار فترة انعقاده بمثابة اسبوع للتأمين في العراق ترفع فيه الشعارات واللافتات، ويوزع خلاله طابع تذكاري، وتلقى المحاضرات وتعقد الندوات.

كل هذا سيساعد على تفهم اعمق لمعنى التأمين وفوائده وتنعكس اثاره على شكل اقساط جديده في السوق.

خامسا- ان الدور الجديد الذي نمر فيه قد جعل للمنافسة بين شركات التأمين اطارا جديدا. فقد سقطت العناصر الضاره في المنافسة الضارية التي كانت قائمة قبل التأميم بمنع السماحات والالتزام بالتعريفات. واصبحت المنافسة تقوم على حسن

اداء الخدمات ، وعلى التنقيب على مخابئ العمل التي لم يمتد اليها جناح التأمين سابقا. ان هذه الطبيعة الجديدة للمنافسة ستقود الشركات حتما الى الحيلولة دون رحيل الاعمال الحالية من شركة الى اخرى بلا مبرر معقول ، وذلك بحكم عائديتها كلها الى مؤسسة واحده وبحكم ادراك القائمين عليها لمسؤوليتهم نحو تطوير السوق وتنظيمه . ان المناخ الصحي الجديد الذى تعيشه شركات التأمين اليوم قد ساعد على تنظيم التعاون بينها بشكل ايجابي وحقق ظهور المشاريع الاتية التي ظل بعضها يتعثر في الماضي لتناقض المصالح وتناحر الاراء :ـ

١ ـ تشريع قانون التأمين الالزامي للسيارات
٢ ـ تبادل صافي الاحتفاظ في السيارات
٣ ـ مجمع الاخطار الهندسية

وكلها نفذت اعتبارا من ١٩٦٥/١/١

٤ ـ مشروع زيادة الطاقة الاستيعابية في الحريق
٥ ـ التعريفة الالزامية (بحرى ـ بضائع)
٦ ـ لائحة تعديل رسم الطابع

سادسا ـ ان التنظيم الحالي لقطاع التأمين سيساعد

على تهيئة الجو لتنسيق سياسات اعادة التأمين بشكل يضمن مشاركة كل شركة باتفاقيات الاخرى، ويكون فيه اللجوء الى طاقة السوق المحلية للاعمال الاختيارية مفضلا وسابقا على اللجوء الى الاسواق الاجنبية وذلك لاستيعاب الطاقة الاحتفاظية للسوق بحدودها القصوى الامر الذى يحقق الابقاء في داخل البلاد على اقصى حد ممكن من الاقساط دون تسربها الى الخارج ٠

كما ان بامكان السوق العراقية للتأمين المعروفة بحسن نتائج اعمالها ان توسع تدريجيا نطاق تبادل الاعمال سواء في المجال الاتفاقي او غيره مع الاسواق الافرو اسيوية وهي كذلك ذات نوعية جيده ٠ فالمعروف ان اتفاقيات اعادة التأمين تكون ذات منفعة مضاعفة اذا جرت على اساس التبادل شرط ان يكون التبادل من سوق جيده ٠ وبما ان اغلبية الاسواق العالمية وخاصة الاوربية والامريكية اخذت نتائجها تسير من سيء الى اسوا لاسباب كثيرة فان من الحكمة الاتجاه بحد معقول الى الاسواق الاخرى الجيدة لاغراض التبادل مع الاخذ بنظر الاعتبار طاقة الشركات العالمية وخبرتها ورصانتها المالية وتقاليدها في الوفاء بالتزاماتها ٠ ان مثل لهذا التبادل يوفر اقساطا واردة للسوق العراقية مقابل الاقساط الصادره كما انه يزيد من حيوية السوق ويغذيها بموارد جديده ٠

سابعا ـ ومن الاهداف التي نراها تلوح في افـــــق المستقبل القريب جعل التأمين عراقيا . ان مجرد ايقاف الشركات الاجنبية عن العمل لا يحقـــق الشخصية العراقية للتأمين . ان امامنا الكثيـــر من المهام في هذا المجال تنتظر الانجـــاز. فوثائق التأمين وشروطه يجب ان تعرب بشـــكل صحيح ودقيق لالبس فيه ولا غموض لتجنـــب المشاكل في التطبيق، ولتسهيل مهمة الفقـــه والقضاء في تفسير النصوص واستنباط الاحكـــام، ولعدم المساس بعلاقات اعادة التأمين الخارجية .

ولدينا كذلك التعريفات المختلفة التي نقـــل اغلبها نقلا من الخبرة الاجنبية وتقضي مسؤوليتنا تجاه حملة العقود باعادة النظر فيها لامتحانها على اساس خبرتنا المحلية وفق القوانين الاحصائية السليمة لكي يكون لكل خطر سعره الصحيح . وهنا تبرز اهمية الاحصاء في التأمين وضرورة اعـــداد الخبراء فيه وانشاء دائره مركزيه لتجميـــع الاحصائيات وتنسيقها لتكون اداة للمراجعـــة والتمحيص لاسعار التعريفات وشروطها .

وفي التأمين على الحياة ينتظرنا واجب ضخم هو وضع جداول حياة عراقية ، اذ ان المؤسف ان التأمين على الحياة يجرى حتى الان وفق جداول حياة اجنبية ليست مستنده بصوره كاملة الى واقع العيش ومعدل الاعمار في بلادنا . والذى يضاعف من ضخامة هذا الواجب ان جداول الحياة ينبغي ان تكون متطورة بتطوير واقع حياتنا الذى يجرى بايقاع سريع بحكم المرحلة التاريخية التي يمر بها عصرنا .

الخاتمة

هذه بعض التأملات والتوقعات آثرت حصرها وايجازها لكي تحافظ هذه الكلمة على طابعها العام والان دعوني اختتم كلمتي هذه بان اقول ان مايحتاجه التأمين في العراق لتحقيق اهدافه هو تهيئة الظروف لجعل التأمين واقعة ملموسة في حياتنا العملية جوهرها الوقاية والاحتياط واطارها الخدمة المثلى .

اننا لهذا نحتاج الى فلسفة للتأمين ، ايجابية الاسس ، بناءة المطامح ، يتحسس بغايتها ويكرس لها الجهد كافة المشتغلين في أروقتها الرحيبة ، من اصغر عضو في الفرقة الى اعلى قائد فيها ، فلسفة ذات رسالة تشد حملتها بخيط لايرى الى قضية البناء الاجتماعي ، وتطبعهم بهوية ذات فخر واعتزاز .

من منشورات

شركة التـأمين الوطنية

COLUMBIA UNIVERSITY
0026813025

956.7
Ab32

DEC 19 1966

Gaylord
PAMPHLET BINDER
Syracuse, N. Y.
Stockton, Calif.

956.7-Ab32